

مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة



العدد التاسع والخمسون - أبريل 2014



مَجَلَّةُ عِلُومِ التَّرْبَةِ

دُوْرِيَّةٌ مَغْرِبِيَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُتَخَصِّصةٌ

المُهَدِّيُّ المَسْؤُلُ: دُ. أَحْمَدُ أَوْزِي

رَئِيسُ التَّحْرِيرِ: دُ. لَحْمَنْ مَادِي

هِيَأَةُ التَّحْرِيرِ

المغرب	عبد الله الخياري	المغرب	الغالي أحراشاو
تونس	أحمد شبشبوب	المغرب	عبد الرحمن رامي
الأردن	نزيره حمدي	المغرب	الحسين حجاد
الأردن	شفيق فلاح	المغرب	محمد فاتحي
لبنان	ناهد عسيران	المغرب	عبد الكريم شباكي
البحرين	جيئان العمران	المغرب	العربي بن الفقيه
البحرين	محمد المطوع	المغرب	العربي وافي

- ﴿ إِنَّهُ مَفْتُوحَةٌ لِلْبَاحِثِينَ فِي عِلُومِ التَّرْبَةِ . ﴾
- ﴿ إِنَّهُ مَفْتُوحَةٌ لِلْبَاحِثِينَ فِي عِلُومِ التَّرْبَةِ . ﴾
- ﴿ يُرْجَى أَنْ تَبْعَثَ الْمَقَالَاتُ مُطْبَوَعَةً عَلَى «القرص» Disquette مُصْحَّوَةً بِنَسْخَةٍ مُطْبَوَعَةٍ تَلَافِيَ اللَّوْقَرَعَ فِي الْأَخْطَاءِ الْمَطَبِيعَةِ . ﴾
- ﴿ إِنَّهُ مَفْتُوحَةٌ لِلْبَاحِثِينَ فِي عِلُومِ التَّرْبَةِ . ﴾
- ﴿ إِنَّهُ مَفْتُوحَةٌ لِلْبَاحِثِينَ فِي عِلُومِ التَّرْبَةِ . ﴾

تَبْعَثُ الْمَرَاسِلَاتُ بِاسْمِ مَهْدِيِّ الْمَجَلَّةِ

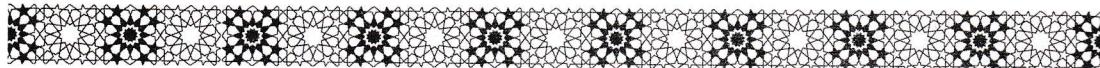
دُ. أَحْمَدُ أَوْزِي. ص. ب 6333 الْرِّبَاطُ / الْمَعَاهِدُ

الْبَرَيدُ الْإِلَكْتُرُونِيُّ: Sci_education@hotmail.com

محتويات العدد

3

- 5 تقدیم
 هـ أحمد أوزي
- العلوم الاجتماعية والإنسانية وتغير البيئات العالمية: منظور منظمة اليونسكو 8
 هـ علي الحوات
- التربية والتنمية المستدامة 21
 هـ عبد الرحيم الحسناوي
- التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد 30
 هـ الصديق الصادقي العماري
- عسر القراءة بين قلق الآباء و العلاج 40
 هـ نادية التازى
- السيكولوجيا المعرفية وقضايا العلوم المعرفية 54
 هـ الباديي مولاي التهامي
- السيكولوجية المعرفية والتربية 65
 هـ المختار شعالي
- تطور مفهوم الذات عبر التفاعل النفسي - الاجتماعي 78
 هـ نعيمة أسكيري



نشاط اللعب في التربية ما قبل المدرسية:

- 93 مؤسسة التعليم الأولى نموذجا
_____ هـ عبد الكامل أوزال
- المسرح المدرسي من هاجس الفرجة إلى أفق التطهير
- 110 تأملات في نموذج عامل
_____ هـ بوشعيب بنينوس
- 119 في نقد فلسفة الغموض
_____ هـ عبد الرحيم صادقي
- الوظيفة التواصلية للغة : مرجعية علمية لا محيد عنها في تعليم
وتعلم الشفهي
124
_____ هـ مصطفى مزياني
- 130 النحو الوظيفي وديداكتيك اللغة العربية
_____ هـ عبد الوهاب صديقي
- 138 سوسيولوجية مجتمع الشارع بين إثبات الذات والبحث عن الهوية
_____ هـ جعفر الباز ومحمد لهلال
- 147 المنظومة التربوية التكوينية وأزمة وظيفة المدرسة
_____ هـ جمال الحنصالي
- 152 نحو بناء معجم مدرسي موسوعي للتميذ المغربي
_____ هـ الفيلالي عبد الكريم

التربيـة عـلـى الـمواطـنة

وحقـوق الإـنسـان مـشـروع تـكـوـين مواـطنـاً الغـدـر

الصديق الصادقي العماري

تـوطـئة

إن أزمة القيم تعد من السمات الواضحة في العصر الحاضر، نتيجة لطغيان المادة على ما حولها من قيم ومبادئ، فالتقدم الباهر الذي وصل إليه الإنسان لم يحقق له التوازن النفسي الذي يبتغيه، بل إنه ساعد على اهتزاز القيم وضحالتها بداخله فأصبح كل ما يهمه المادة فحسب، فهو لا يرى إلا ذاته، ولا يسمع إلا صوته، ونتيجة لهذا ضعفت القيم التي تحافظ على الترابط الاجتماعي. مما أدى إلى تفشي مشاكل اجتماعية كثيرة مثل الانحراف وتعاطي للمخدرات بكل أنواعها، وتفكك الأسر نتيجة الطلاق والأمية والبطالة وطغيان أسلوب العنف، ومشاكل أخرى كالتشرد والتسلو والعدوانية والفردانية لأن الأفراد أصبحوا لا يهتمون إلا بما يخدم مصالحهم الشخصية، وكذا الغش والرشوة والمحسوبيـة.

وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة إلى التربية على القيم والمبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الإنسانية بين الأفراد. وتعد المدرسة أحد الأجزاء الأساسية للمجتمع، والتي تقوم بفعل التربية والتقوين، من أجل تأهيل المتعلم

إن أزمة القيم تعد من السمات الواضحة في العصر الحاضر، نتيجة لطغيان المادة على ما حولها من قيم ومبادئ، فالتقدم الباهر الذي وصل إليه الإنسان لم يحقق له التوازن النفسي الذي يبتغيه، بل إنه ساعد على اهتزاز القيم وضحالتها بداخله فأصبح كل ما يهمه المادة فحسب، فهو لا يرى إلا ذاته، ولا يسمع إلا صوته، ونتيجة لهذا ضعفت القيم التي تحافظ على الترابط الاجتماعي.

وبدون القيم تتحطم الجماعة البشرية إلى مرتبة الحيوانية ويكفي ، للتدليل على ذلك، أن نتصور مجتمعا خاليا من الصدق والأمانة، والإخلاص، والعطف على العاجز والفقير، وحب الخير، لاشك أن هذا المجتمع لا يمكن أن يستقيم له أمر من دون وجود تربية على قيم وأخلاق نبيلة.

فالقيم ترتبط بواقع الحياة اليومية ارتباطا وثيقا، لأنها ينبغي أن تكون في الحقل، والمصنع، والمدرسة، والأسرة، بحيث يظهر الإخلاص في العمل والصدق في القول والفعل، والثقة والوفاء ومحاربة التواكل، والتهاون، كما ينبغي أن تجسد هذه القيم لتكون سلوكا إيجابيا في المجتمع، تتحقق الخير له وللإنسانية جماء ولن يتحقق ذلك إلا عبر قاطرة مبنية على أسس وركائز متينة قوامها البرامج والمناهج الحية والأطر والمؤسسات التي تقوم بوظيفة التربية والتكتوين والترشيد لا التدريس فقط. ومما يدل على ارتباط القيم بواقع الحياة اليومية، والذي تسعى المدرسة إلى تمتينه وتعزيزه، أتنا لا يمكن أن نتصور الصدق إلا في إنسان صادق، والوفاء إلا من إنسان وفيه. وبالتالي فإن التربية على القيم والأخلاق تعد غاية كبرى من غايات المدرسة المغربية الراهنة.

لذلك أكد الميثاق الوطني للتربية والتكتوين على جعل المتعلم في قلب الاهتمام والتفكير والفعل أثناء العملية التعليمية

لكي يكون قادرا على الاندماج في هذا المجتمع عبر مجموعة من الوظائف الإيجابية والسلوكيات المدنية الفعالة. وهذا الهدف الأسمى لن يتحقق، في نظرنا، إلا باعتماد فلسفة تربوية تقوم على برامج ومناهج حية تستهدف ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدنى وقيم حقوق الإنسان، يكون لها آثار إيجابية على الفرد والمجتمع.

فما هي علاقة التربية بمنظومة القيم؟ وكيف تساهم التربية على قيم المواطنة وقيم حقوق الإنسان في تكوين متعلم اليوم، وتأهيله ليصبح مواطن الغد؟ وهل يكفي اعتماد هذه التربية القيمية في البرامج والمناهج التعليمية للحكم على سلوك المتعلم بالاستقامة والصلاح بما يجعله مستقبلا مواطنا صالحا أم أن هناك إجراءات أخرى أساسية إضافة إلى الفلسفة التربوية المعتمدة؟

2. التربية ومنظومة القيم : أية علاقة؟

إن القيم ضرورية لتحقيق السعادة للفرد والمجتمع، وتنظيم سلوك الناس، مما ييسر العيش الهادئ الكريم ويحفظ الحقوق، ويمنع الطغيان والاعتداء، فهي تعمل على تحقيق المجتمع المتعاون على الخير، وتجعل المسؤولية بين الفرد والمجتمع تبادلية وتضامنية ومتوازية، تحفظ للجماعة مصالحها، وقوة تمسكها، وللفرد حريته،

العلمية، والأخذ بعين الاعتبار خصوصياته الفردية داخل جماعة الفصل غير المتاجنة، من أجل العمل على إنجاحه في الحياة، وتأهيله للتوافق مع محیطه في كل فترات ومراحل تربيته وتكوينه، وذلك بفضل ما يكتسبه من كفايات ضرورية لإنجاح النجاح والتوافق، ضمن منظومة من القيم الوطنية والعقدية والكونية. كالتالي:

« يهتم نظام التربية والتَّكْوين للمملكة المغربية بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمة الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المنسِّم بالاعتدال والتسامح، الشغوف بطلب العلم والمعرفة، في أرجح آفاقها، والمتقد للاطلاع والإبداع المطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع ».¹ كما يضيف: « يلتزم النظام التَّربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجيئها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية، عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص وهم واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم، متمكنون من التواصل باللغة العربية، لغة البلاد الرسمية، تعبيراً وكتابة، متفتحون على اللغات الأكثر انتشاراً في العالم، متذمرون بروح الحوار، وقبول الاختلاف، وتبني الممارسة الديمقراطية، في ظل دولة الحق والقانون ».² كذلك « ينطلق إصلاح

نظام التربية والتَّكْوين من جعل المتعلم بوجع عام، والطفل على الأخص في قلب الاهتمام والتفكير والفعل خلال العملية التَّربوية التَّكوينية. وذلك بتوفير الشروط وفتح السبيل أمام أطفال المغرب ليصلقاوا ملائتهم، ويكونون متفتحين مؤهلين وقدرين على التعلم مدى الحياة ».³

إلا أننا في هذه الورقة سنقتصر على التطرق إلى قيم المواطنة والسلوك المدني وقيم حقوق الإنسان ودورها في تربية وتَكْوين متعلم اليوم ليكون مواطن الغد بما تحمله الكلمة من معنى، قادراً على تحمل المسؤولية ومواجهة الصعاب الحياتية بكل قوة وعزّم وإرادة من أجل خدمة نفسه وأهله ووطنه. وهذا الاقتصر لا يعني أن القيم الأخرى ليست لها أهمية أو أن دورها في تأهيل المتعلم أقل من القيم الأولى ولكن لكون المجال لا يتسع.

3. التربية على قيم حقوق الإنسان

إن تعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان من داخل العملية التعليمية التعليمية، وفي إطار الممارسة التَّربوية، هو ما ينعت اليوم بـ« التربية على حقوق الإنسان »، وهو اتجاه لا يقصد تعليم معارف وتصورات حول حقوق الإنسان للأطفال والمتعلمين فقط، بقدر ما يرمي إلى تأسيس القيم التي ترتبط بذلك الحقوق. والتربية على حقوق الإنسان هي

عليا. إنها ليست تربية معارف للتعلم فقط، وإنما هي تربية قيم للحياة والمعيشة. يتعلق الأمر إذن، بتكوين شخصية الطفل المتعلم، على أساس نظرته إلى الحياة، ووجوده، ومشاعره، وفق ما تقتضيه ثقافة حقوق الإنسان من ممارسات وعلاقات بين الأفراد، ثم بين الفرد والمجتمع. فال التربية على حقوق الإنسان تهدف في السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية إلى بناء مشاعر الثقة والتسامح والتضامن الاجتماعي. وهذه المشاعر هي أساس كل الثقة المرتبطة بحقوق الإنسان. وهكذا جاز اعتبار حقوق الإنسان تربية عمل أكثر مما هي تربية نظر، وذلك من حيث إن الغرض المتواخى منها هو مساعدة المتعلمين على تعرف وفهم الحقوق والواجبات، بغية تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على أكمل نظام في وجودنا البشري. مما يتطلب من المدرسين أن يفعلوا ما هو أكثر من مجرد ترديد درس محفوظ لكي تدب الحياة في هذه الأفكار، عندئذ يمكن للمدرسين وللطلاب ممارسة هذه المبادئ بدلاً من تدريسها بمجرد الفم أو محاكاتها.

يتضح إذن، أن تعليم مبادئ وأخلاق حقوق الإنسان المتعلمين يعني تأسيس هذه الحقوق كقيم على مستوى الوعي والوجودان والمشاعر، وكسلوكيات عملية على مستوى الممارسة. وينطلق هذا التعليم القيمي السلوكي من أقرب مجال له، وهو حجرة

كل نوع من التعلم يساعد على بناء المعارف والمهارات والمواقوف والسلوكيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا النوع من التربية يساعد المتعلمين على إدماج قيم حقوق الإنسان، من قبيل� الاحترام والمساواة وغيرها، في حياتهم اليومية على نحو أفضل. ويشجع هذا النوع من التربية كذلك على استخدام حقوق الإنسان كإطار مرجعي في علاقاتنا مع الآخرين. كما أنها تشجعنا على فحص مواقفنا وسلوكياتنا الخاصة بشكل نقدي، وبالتالي على تحويلها من أجل تعزيز السلم والوئام الاجتماعي واحترام حقوق الجميع.

ليست التربية على حقوق الإنسان تربية معرفية، بل هي تربية قيمية بالدرجة الأولى؛ فاهتمام هذه التربية بالجانب المعرفي لا يعد قصداً نهائياً من هذه التربية، فهي تتوجه بالأساس إلى سلوك المتعلمين. وإذا ما تبين أحياناً أن هناك اهتماماً بالمحظى المعرفي، فإن مثل هذا الاهتمام لا يتجاوز كونه مدخلاً أساسياً للمرور إلى قناعات المتعلم وسلوكياته.

لا تكتفي هذه التربية الحقوقية بحشد الذهن بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف، وغير ذلك من الحقوق؛ بل إنها تقوم أيضاً على تمكين المتعلم من ممارسة تلك الحقوق، وأن يؤمن بها وجدانياً، وأن يعترف بها كحقوق للآخرين، وأن يحترمها كمبادرٍ ذات قيمة

الدرس، والبيئة المدرسية، ومن ثمة يؤسس تعزيز حقوق الإنسان، في الفضاء الاجتماعي العام خارج المدرسة، في البيت، في الشارع، في مختلف المرافق، ومع مختلف الفئات الاجتماعية. ولعل ذلك ما يسمح باستنتاج أن التربية على حقوق الإنسان ترمي إلى تكوين المواطن المتبشر بالقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، القادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه واحترامه لحقوق غيره، والحرirsch على حقوق ومصالح المجتمع بقدر حرصه على حقوقه ودفاعه عنها، عبر أدائه لواجبه بكل أمانة وإتقان.

بهذا المعنى، إذن، نجد أنفسنا أمام مشروع ليس بيادغوجيا خالصا، ولا تربويا صرفا، وإنما هو مشروع سوسيوثقافي. إنه مشروع تحديد العقل ثقافيا، وتنمية وضع الإنسان اجتماعيا، وتتوير القيم في أفق عقلاني إنساني تحرري يقر الحق ويحترم الواجب، وإقامة ذلك على نظام سياسي ديمقراطي ينسجم وهذا الثقافي التوسيري الإنساني، ويكون مع حقوق الإنسان لا ضدها.

4. التربية على المواطنة والسلوك المدني
المواطنة في معناها اللغوي مشتقة من وطن، وهو بحسب معجم لسان العرب لابن منظور « الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله.... ووطن

بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، والموطن.... ويسىء به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز، لقد نصركم الله في مواطن كثيرة.... وأوطنت الأرض ووطنها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد.⁴

ومن منظور علم الاجتماع تعد المواطنة مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون. كما حددها علماء العقد الاجتماعي هوبز وجون لوک وجون جاك روسو. وبهذا المعنى تعتبر انتماء الإنسان إلى الدولة التي ولد بها أو هاجر إليها وخضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه بشكل متساو مع بقية المواطنين بالحقوق والتزامه بأداء الواجبات، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة.

إن التربية على المواطنة والسلوك المدني ليس هدفا تربويا فحسب بل هو خيار وطني استراتيجي يندرج في صيغة بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي، المركز على ترسيخ مبادئ الحكومة الجيدة والضامن للحقوق والواجبات من خلال الحث على المشاركة

الاجتماعي التي تشكل الدعامة الأساسية للنهوض بالمشروع التنموي للمجتمع المغربي. وبفضل ما تثمره التربية على المواطن من روح الأمل والتعبئة، فإنها تعتبر حصنًا متيناً ضد ثقافة اليأس والتshawم والانهزامية. وتحت آفاقاً ملؤها الثقة في استشراف مستقبل أفضل.

كما أن من مزايا التربية على المواطن أنها تعيد التوازن بين ما هو محلي وما هو كوني للتحفيز من سيطرة قيم العولمة وما ترتب عنها من انهيار للحدود بين الثقافات المحلية والعالمية؛ وما صاحب ذلك من آثار سلبية أحياناً؛ وذلك للمحافظة على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية بشكل يضمن الانتماء الذاتي والحضاري للمواطن دون تصادم مع الأفكار الرائجة في محيطه.

ازداد اهتمام المجتمعات المتقدمة بالتربيـة على المواطنـة بهدـف مواجهـة تـنامي العنـف وتفـكـك العـلاقـات الـاجـتمـاعـية وصـراع المـصالـح وتدـعـيم منـظـومة الـقيـم وقوـاعد السـلوـك الرـشـيد فيـ المـجـتمـع عمـومـا ولـدى الأـسـرة باـعتـبارـها الـبـنـة الأولى لـلـمـجـتمـع خـصـوصـا، حيث تـبـدـأ عمـلـيـة التـنشـئـة الـاجـتمـاعـية، بما فيـها نـقل المـورـوث الـثقـافـي والـقيـمي لـأـفـرادـها بغـية تـنـمية المـواـطنـة وإـعـادـة المـواـطنـ الصـالـح القـادـر عـلـى مـوـاجـهـة مـتـطلـبات الـحـيـاة الـمـسـتـقـبـلـة وـالـتـعاـيشـ معـها. وبالـرـغـمـ منـ أنـ مـفـهـومـ المـواـطنـة يتـضـمـن

وـالـمسـاـهمـة فيـ تـدـبـيرـ الشـأنـ العامـ.

وـتـعـتـبرـ المـدـرـسـةـ المـؤـسـسـةـ الـاجـتمـاعـيةـ الـأسـاسـيةـ لـتـحـقـيقـ أـهـدـافـ التـرـبـيـةـ عـلـىـ المـواـطنـةـ وـالـسـلـوكـ المـدـنـيـ منـ خـلـالـ غـرسـ الـثـوابـ الـدـينـيـ وـالـوـطـنـيـ لـلـبـلـادـ وـرـمـوزـهاـ وـقـيـمـهاـ الـحـضـارـيـةـ لـدـىـ الـمـعـلـمـاتـ وـالـمـعـلـمـينـ وـالـوعـيـ بـالـحـقـوقـ وـالـمـسـؤـلـيـاتـ وـالـتـدـرـبـ عـلـىـ مـارـسـتـهاـ وـتـمـكـنـ الـتـلـمـيـدـاتـ وـالـتـلـامـيـدـ مـنـ اـكـتسـابـ قـيـمـ الـتـسـامـحـ وـالـتـضـامـنـ وـالـتـعاـيشـ. وقد نـصـ الدـسـتـورـ المـغـرـبـيـ الجـديـدـ عـلـىـ مـاـيـلـيـ :

«إن المملكة المغربية، وفاءً لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعديدية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطن».⁵

وتتجلى أهمية تربية المتعلمين على المواطنـةـ، بالنسبةـ إـلـيـاـنـ حـنـ المـغارـبـةـ، فيـ كـونـهاـ تـرـسـخـ الـهـوـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ إـلـيـسـ الـإـسـلـامـيـةـ وـالـحـضـارـيـةـ بـمـخـتـلـفـ روـافـدـهاـ، كـماـ تـرـسـخـ حـبـ الوـطـنـ وـالـتـمـسـكـ بـمـقـدـسـاتهـ معـ تعـزيـزـ الرـغـبةـ فيـ خـدمـتـهـ. وتـتجـلـيـ هـذـهـ الـأـهـمـيـةـ أـيـضاـ فيـ تـقوـيـةـ قـيـمـ الـتـسـامـحـ وـالـتـطـوـعـ وـالـتـعاـونـ وـالـتـكـافـلـ

تفسيرات مختلفة تتعلق بالموقع الاجتماعية والسياسية، وقضايا فلسفية أساسية تتعلق بالمحاولات الهدافة إلى التعليم من أجل المواطنة، فان مفهوم المواطنة المعاصر تطور ليصبح تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات، فممارسة المواطنة تتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق.

وبذلك فان المواطنة تهدف إلى تحقيق انتماء المواطن ولولاته لموطنه وتقاعله ايجابيا مع مواطنيه بفعل القدرة على المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه كواجب وطني. لذلك فان كلمة المواطنة تشتمل على دلالات متعددة تمتد بين الإحساس والشعور، وممارسة السلوكات المنطلقة من وجدهان الفرد، وحيث أن الفرد نفسه هو المواطن فان المواطنة تمثل حلقة وصل أو رابط بين المواطن الذي يمارس الفعل والوطن الذي اشتق منه الفعل ويتفاعل معه.

وبالنظر إلى العوامل المؤثرة في المواطنة، وتأثيرها في البناء الاجتماعي والثقافي والتربوي، وتعزيز منظومة القيم الاجتماعية، بغية الوصول إلى بناء اجتماعي متماسك يقوم على الاعتزاز بالمجتمع وقيمه وتاريخه، والتجدد والتطلع إلى مواكبة التغيير العالمي من حوله، خاصة في ظل الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات..

فإن دراسة الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة تشكل ضرورة ملحة، لما لها من أثر تحديد أولويات المجتمع نحو تربية معاصرة للمواطن بما يكفل تربية ومواطنة سليمة ويوظف التقنيات المتاحة للارتقاء بها. مما يضع المدرسة المغربية أمام ضرورة تجديد أدوارها ووظائفها بشكل مستمر، حسب التغير الذي يعرفه العالم بأسره بشكل سريع، من أجل السير على نهج الدول المتقدمة.

وقد تطور مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة، نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول العالم، إضافة إلى تأثير العولمة وثورة الاتصالات والانترنت، لتصبح الديمقراطية وإشراك الشعب في الحكم وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ركائز المواطنة المعاصرة والدولة الحديثة. وبالتالي يمثل مفهوم المواطنة المحرك الرئيس لتكريس وتعزيز حقوق الإنسان وتحويلها من مجرد نصوص قانونية إلى منظومة قيمية هو سلوكات إيجابية يمارسها المواطن مستندا بذلك إلى حبه وإيمانه بالوطن ومصلحته والتضحية والتضحيات التي دفعها عنه، بحيث يمارس الأفراد هذه السلوكات بشكل طبيعي ومحسوس في ظل دينامية المواطنة باعتبارها آلية فاعلة لتكريس عاليات الحقوق الإنسانية وترجمة قيم ومبادئ

٦. أهداف التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

يمكن الإشارة إلى أن الهدف العام للتربية المتعلمين على المواطنة يتمثل في إعداد المواطن الصالح، الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه مجتمعه وقدر على مواكبة متطلبات الحياة المستقبلية، ويمكن تلخيص مجمل أهدافها في:

- تزويد الأفراد بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي في مجتمعهم.
- تعليم الأفراد القيم وأهمية مشاركتهم في القرارات السياسية.
- فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم.
- فهم الأفراد للنظام التشريعي في مجتمعهم واحترام وتقدير القوانين والأنظمة.
- التعرف على القضايا العامة التي يعاني منها المجتمع.
- الإيمان بالمساواة بين الجنسين.
- معرفة وسائل المشاركة في النشاطات الوطنية والقومية.
- فهم الحاجة للخدمات الحكومية والاجتماعية.
- �احترام دستور الدولة.
- الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- توجيه الأفراد نحو المواطنة الصالحة.
- الإيمان بالمساواة بين أفراد الشعب الواحد، وبين شعوب الأرض.

المجتمع وتحويلها إلى واقع ملموس يعيشه المجتمع أفراداً وجماعات.

تحصل تربية المتعلمين بالمواطنة، بقيم الحرية والكرامة وترسيخ سلوكيات المساواة والديمقراطية واحترام الاختلاف في مراحل نمو الفرد وتطوره العقلي والوجداني والجسمي من خلال مختلف المؤسسات التربوية.

٥. معالم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

من خلال ما سبق يمكن تحديد معالم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والتي تمثل في أن يكون للأفراد الثقة في هويتهم وأن يعملوا من أجل تحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في مجتمعهم، وذلك من خلال:

- تحمل المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني.
- التعاون من أجل معالجة المشكلات وتحقيق العدالة والسلام والديمقراطية في مجتمعهم.
- �احترام الاختلافات بين الناس سواء أكان سببها الجنس أم العرق أم الثقافة.
- احترام الميراث الثقافي وحماية البيئة.
- دعم التضامن والعدالة على مستوى الوطن وعلى المستوى الدولي.

- التركيز المتواصل على تحقيق المدارس الآمنة من خلال السلوكيات الإيجابية.
- تشكيل الثقافة الإيجابية للمدارس، واكتساب الثقافة السياسية الملائمة التي تجعل المواطن قادراً على أداء دوره السياسي بوعي ومسؤولية.
- التحصيل الدراسي الأكاديمي المرتفع.
- الاعتزاز بالانتماء والولاء للوطن وللأمة الإسلامية والعربية.

توصيات

أ. للمؤسسة التربوية دور مهم في نشر قيم المواطنة والسلوك المدني وترسيخه في وجدان المتعلمين، إلا أنها غير قادرة وحدها على إنجاز هذه المهمة، فلابد من توافر سياق اجتماعي مساعد، ذلك أنه كلما ازدادت قوة العوائق الكابحة لثقافة المواطنة في المجتمع كلما كانت المدرسة عاجزة عن تحقيق الأهداف المنوط بها وإنجاز الوظائف المنتظرة منها، وبالتالي هدر الحقوق والواجبات. ومن هنا أهمية وسائل الإعلام في هذا المشروع. لقد آن الأوان لتجاوز المنتج الإعلامي الذي ما يزال ينتج ثقافة التسلط والخنوع والاستلاب، بحيث يشعر الفرد بأنه إعلام لا يخاطب فيه الوجдан الحقيقي. بـ إن تنمية السلوك المدني تعني أن هناك عمليات متداخلة يتم عبرها اكتساب

خاتمة

إن إدماج ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان بيدagogيا في الحقل التعليمي، وترسيخ تلك الثقافة عبر التربية الشاملة، مع تأطير ذلك كلـه داخل فضاء ثقافي مجتمعي عقلاني تثوري....، ورغم أهميته التي عملنا على

المصادر والمراجع

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يناير 2000.
- الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي 2009.
- المذكرة الوزارية رقم 87، مشروع تعديل أدوار الحياة المدرسية 10، يوليوز 2003.
- المذكرات الخاصة بال التربية على حقوق الانسان وتخليد الأيام الوطنية والدولية.
- دليل الحياة المدرسية 2008.
- تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008.
- التربية المدرسية على حقوق الإنسان، مصوّفة صادرة عن مديرية المناهج - وزارة التربية الوطنية - ابريل 2003.
- دليل بيداغوجي للحقوق والمسؤوليات بالفضاء المدرسي، مديرية المناهج وزارة التربية الوطنية - ابريل 2003.
- الدستور المغربي الجديد 2011.

- 3 - مرجع سابق- الفقرة 6 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين- ص.8.
- 4 - ابن منظور « لسان العرب » دار صادر بيروت. 1968 ، المجلد 13 ص 451.
- 5 - الفقرة الأولى من تنصير الدستور المغربي، 2011.

إبرازها، فإن ذلك يتطلب إرادة سياسية كمبدأ أول بدون شروط، التي تضفي على الجانب التربوي نوعاً من المشروعية. إن هذا المقتضى السياسي، والذي يتأسس على ديمقراطية حقيقة وفق مخطط استراتيجي متين، هو ما سيضمن انسجام البيداغوجيا والتربية والثقافة مع واقع الإنسان، من حيث مدى الاعتراف له بحقوقه، نظرياً وتشريعياً، ومن حيث مدى احترام هذه الحقوق عملياً. وأما أن يظل الكائن البشري موضوع استغلال وضرب وعنف، أو يظل الدمج البيداغوجي والتنشئة التربوية والتنمية التنموي عمليات فوقيّة تعوزها القاعدة التي تضمن لها المشروعية العملية.

الهوامش

- 1 - وزارة التربية الوطنية، الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي- 2009 الفقرة 1 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين- ص.15.
- 2 - مرجع سابق- الفقرة 2 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين- ص.15.